

٥٠ - نظر في طلب من السيد ماسانو فمع الاتجار بالأشخاص في دورته
عادية الأولى لعام ١٩٩٠ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩،
حقن في الإنسان.

الجلسة العامة ١٦
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٧٥ - ١٩٨٩ مركز المقرر الخاصين

مجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١٩٨٨/٣٧ - ٢٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/سبتمبر ١٩٨٨ وقرار لجنة
حقوق الإنسان ١٩٨٩/٣٧ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩^(١٢٦).

خلصت في ١٠ كانون الأول/سبتمبر ١٩٨٩، عملاً بالفقرة ٢ من
حكومتها يومها، السيد ماسانو تطبق اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة
حضانتها، بعد ذلك في ٣ كانون الأول/يناير ١٩٤٦^(١٢٧) على السيد
ومرره ماسانو، السيد ماسانو، حضانة للجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الأقليات.

١٢٦ - طلب من السيد ماسانو، عملاً بالفقرة ٢ من
لمدة ٩٦ من كانون الأول/يناير ١٩٨٩ وقرار الجمعية العامة
١٩٨٩/٣٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، إصدار
قضى من مجلسه بعد ذلك بولته بشأن مسألة انطباق الفرع ٢٢
من المادة السادسة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحضاناتها،
سنديل ماسانو، السيد ماسانو، مازيلو باعتباره مقررًا
حضانة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

الجلسة العامة ١٦
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٧٦/١٩٨٩ - الساديء واصفان المتعلقة بحماية الأشخاص
المحتجزين بسبب دعوى اعتقال صحتهم العقلية أو
اجتلال صحتهم العقلية

مجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١٩٨٩/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
١٩٨٩/٣٧ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩^(١٢٧).

١٢٧ - نظر في طلب من السيد ماسانو، عملاً بالفقرة ٢ من
المادة السادسة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحضاناتها،
سنديل ماسانو، السيد ماسانو، مازيلو باعتباره مقررًا
حضانة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٠٧/٣٨ المؤرخ في
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ١٠٣/٤٠ المؤرخ في
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن منع العدا.

وإذ يساوره شديد القلق من أن الرق ونجاة الرفيق والممارسات
الشيبة بالرق لا تزال قائمة وأنها مظاهر حديثة لتلك الظواهر
وأن هذه الممارسات تمثل بعضاً من أخطر الانتهاكات لحقوق
الإنسان.

وإذ يدرك تعقد قضية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال
الغير، والحاجة إلى المزيد من التنسيق والتعاون لإعمال التوصيات
التي وضعها المقرر الخاص وشتى هيئات الأمم المتحدة.

١ - يذكر الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالرق
١٩٢٦، وبالاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق
والأعراف والممارسات الشيبة بالرق لعام ١٩٥٦، وباتفاقية حظر
الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير لعام ١٩٤٩، واجه في
أز تقدم إلى الفريق العامل المعني بالأشكال المعاصرة للرق والجمع
للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، تقارير منتظمة عن
الحالة في بلدانها، وفق ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات
المتصلة وفي مقرر المجلس ١٦ (د - ٥٦).

٢ - يؤيد طلب لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين العام في
قرارها ١٩٨٩/٣٥ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩^(١٢٦) بحسب
موظف فني متفرغ لخدمة الفريق العامل والاضطلاع بالأنشطة
الأخرى المتصلة بالأشكال المعاصرة للرق، في الوظيفة المدرجة في
ميزانية مركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة من أجل المدد
المتصلة بالرق والممارسات الشيبة بالرق:

٣ - يؤيد أيضاً طلب لجنة حقوق الإنسان، في قرارها
١٩٨٨/٤٢ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨^(١٢٧) إلى الأمين العام
بقديم تقرير إلى المجلس عن الخطوات المدخدة من جانب الدول
الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية
الدولية لتنفيذ التوصيات الواردة في قرار المجلس ١٩٨٣/٣٠
وطلب اللجنة في قرارها ١٩٨٩/٣٥ بتقديم تقرير إلى المجلس في
دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ عما ورد من تعليقات:

٤ - يؤيد كذلك طلب لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين
العام، في قرارها ١٩٨٩/٣٥، تسمية مركز حقوق الإنسان بـ
مركزاً لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة لقمع الأشكال المعاصرة للرق

(١٢٦) - نظر. الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

الملحق رقم ٢ (E/1989/20 و Corr 1)، الفصل الثاني، مخرج ألف